

توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب في استهداف معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي

أ. يونس على إمبية أبوخطوة^{1*}

أ. طارق محمد سالم ابوخزام²

¹ المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا - تامزاوة الشاطئ.

² المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية - القرضة الشاطئ.

ایمیل الباحث المراسل أ. يونس Uo77ab@gmail.com

ایمیل أ. طارق: Tareqa- bukhzam@yahoo

تاريخ الارسال 2025/8/6 تاريخ القبول 2025/10/5

The Timing of Zakat and Tax Collection and Distribution in Targeting Inflation Rates in the Libyan Economy

Uonis Ali Imbayah Abukhatowah^{1*}, Tariq Mohamed Salem Abukhzam²

¹ Higher Institute of Science and Technology, Tamzaweh – Al-Shati, Libya

² Higher Institute of Administrative and Financial Sciences, Al-Qurda Al-Shati, Libya

Abstract

The study aimed to examine the relationship between the timing of financial revenue collection through zakat and taxation, the mechanisms of their distribution, and their impact on controlling inflation rates in the Libyan economy. It employed a mixed-methods approach, combining descriptive analysis with econometric models to test hypotheses concerning the effectiveness of coordinating zakat collection and distribution with tax revenues in addressing inflation. The study consisted of a theoretical framework that explored the jurisprudential and economic foundations of zakat, the Libyan taxation system, and the nature of inflation in the Libyan economy. The empirical framework tested the hypotheses using econometric models based on time-series data for the period 2000–2023, analyzing the relationship between inflation rates and the timing of zakat collection and tax revenues. The findings revealed that the proper timing of zakat collection and distribution, along with a well-coordinated tax policy, can significantly contribute to stabilizing inflation rates in Libya by influencing aggregate demand and money supply. The study proposes an integrated framework to optimize the timing of financial resource collection and

distribution as an effective tool for monetary stability and inflation control in the Libyan economy.

Keywords: Zakat, Taxation, Inflation, Monetary Policy, Fiscal Policy, Libyan Economy.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين توقيت تحصيل الإيرادات المالية من خلال الزكاة والضرائب، وآليات توزيعها وتأثيرها على التحكم في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي. واعتمدت على منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الوصفي والنماذج القياسية لاختبار الفرضيات المتعلقة بفعالية تنسيق جبائية وتوزيع الزكاة مع تحصيل الضرائب في معالجة التضخم.

وتكونت الدراسة من إطار نظري يستكشف الأسس الفقهية والاقتصادية للزكاة، ونظام الضرائب الليبي، وطبيعة التضخم في الاقتصاد الليبي. وإطار عمل يختبر الفرضيات باستخدام نماذج قياسية تعتمد على بيانات السلسل الزمنية للفترة من 2000-2023، لتحليل العلاقة بين معدلات التضخم وتوقيت جبائية الزكاة والإيرادات الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التوقيت المناسب لجبائية وتوزيع الزكاة، إلى جانب سياسة ضريبية منسقة جيداً، يمكن أن يساهم بشكل كبير في ضبط معدلات التضخم في ليبيا من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي وعرض النقود. وتقترح الدراسة إطاراً متكاملاً لتحسين توقيت تحصيل وتوزيع الموارد المالية كأداة فعالة للاستقرار النقدي ومعالجة التضخم في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، الضرائب، التضخم، السياسة النقدية، السياسة المالية، الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

يشهد الاقتصاد الليبي تحديات عديدة منذ سنوات، ومن أبرزها مشكلة التضخم التي تؤثر على استقرار الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين. وفي ظل البحث عن آليات فعالة لمعالجة هذه المشكلة، تبرز الزكاة والضرائب كأدوات مالية يمكن توظيفها بشكل استراتيجي للتخفيف من حدة التضخم. تعد الزكاة ركناً أساسياً من أركان الإسلام ونظاماً مالياً اقتصادياً متكاملاً يهدف إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بينما تمثل الضرائب أداة مالية تستخدمها الدولة لتمويل

نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

إن فعالية هذه الأدوات المالية في معالجة التضخم لا تتوقف فقط على حجم الأموال المحصلة، بل تتأثر بشكل كبير بتوقيت الجبائية والتوزيع. فالتوقيت المناسب لجباية الزكاة وتحصيل الضرائب وكذلك توقيت إنفاقها وتوزيعها يمكن أن يلعب دوراً محورياً في التحكم بمستويات السيولة النقدية في السوق، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم.

وعليه فإن هذه الدراسة تركز على تتبع العلاقة بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب من جهة، ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي من جهة أخرى، محاولة الخروج بإطار متكامل لاستخدام هذه الأدوات المالية بشكل فعال في معالجة التضخم.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تتمحور مشكلة البحث حول عدم وجود تنسيق واضح وفعال بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب في ليبيا، مما يقلل من فاعليتها كأدوات اقتصادية لمعالجة التضخم. ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحديد توقيت الأمثل لجباية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب بما يساهم في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي؟

ويترسّع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأحكام الشرعية المتعلقة بتوقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال؟
2. ما هو واقع النظام الضريبي في ليبيا وآليات تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية؟
3. ما هي طبيعة وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي؟
4. ما هي العلاقة النظرية بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب ومعدلات التضخم؟
5. ما هو التأثير الفعلي لتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي؟

فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توقيت جبائية زكاة الأموال وتوزيعها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

2. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توقيت تحصيل الإيرادات الضريبية وإنفاقها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
3. ان التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب له تأثير أكبر على معالجة التضخم مقارنة باستخدام كل أداة على حدة.
4. تختلف فعالية توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب في معالجة التضخم باختلاف أنواع وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي.
أهداف الدراسة .

- 1- التعرف على الأحكام الشرعية المتعلقة بتوقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال .
- 2- معرفة واقع النظام الضريبي في ليبيا وآليات تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية .
- 3- بيان طبيعة وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي .
- 4 شرح العلاقة النظرية بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب ومعدلات التضخم
- 5- معرفة التأثير الفعلي لتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

أهمية الدراسة :

تنجلى أهمية الدراسة في بعدين متكملين؛ نظري يثري الأدبيات الاقتصادية بطرح إطار يربط توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب بمعالجة التضخم، ويمزج بين مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والتقليدي، وتطبيقي يوفر نموذجاً عملياً لصانعي السياسات المالية والنقدية في ليبيا لتطوير آليات للحد من التضخم وتحسين التسويق المالي والنقدى، مع دعم المؤسسات المختصة في رفع كفاءتها وتحديد التوقيت الأمثل للتحصيل والتوزيع.

منهجية الدراسة:

ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأسس النظرية للزكاة من خلال النصوص الشرعية والدراسات السابقة المتعلقة بتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب، وواقع التضخم في الاقتصاد الليبي. كذلك الاعتماد على المنهج القياسي لبناء نماذج قياسية واختبار فرضيات الدراسة.

4. أساليب جمع البيانات:

المصادر الأولية: البيانات والإحصاءات الرسمية من مصرف ليبيا المركزي، وزارة المالية، مصلحة الضرائب، وهيئات الزكاة في ليبيا.

المصادر الثانوية: الكتب والدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

ممجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية 2000-2023.

تشمل عينة الدراسة البيانات المالية والاقتصادية المتعلقة بالزكاة والضرائب ومعدلات التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب ومعدلات التضخم.

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمنية: الفترة من 2000 إلى 2023.

الدراسات السابقة

دراسة الفارسي، أيوب محمد يونس. (2010). بعنوان دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسي الحديث :

ARDL.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والمالية ومعدلات التضخم، وأن التنسيق بين هاتين السياستين يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل في مكافحة التضخم.

دراسة الحكيم، منير والقرعان، عبد الباسط. (2015). بعنوان دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم "دراسة فقهية اقتصادية". المجلةالأردنية للدراسات الإسلامية.

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة في معالجة مشكلة التضخم من منظور فقهي واقتصادي. وتوصلت إلى أن الزكاة يمكن أن تساهم في معالجة التضخم

من خلال آليات عدة، منها: إعادة توزيع الدخل، وتشجيع الاستثمار، والحد من الاكتتاز، وتحفيز الإنتاج.

دراسة المبروك، فرج وعليوان، مصطفى. (2020). بعنوان التنبؤ بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية لسنوات (2025-2020). المجلة العلمية بجامعة سرت. وهدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 2020-2025 باستخدام أساليب التنبؤ الإحصائية. وقد خلصت إلى أن التضخم في ليبيا ظاهرة مركبة ترجع لأسباب متعددة منها ما يتعلق بالجانب النقدي، والإفراط في الإنفاق العام، والتضخم المستورد، مما يتطلب سياسات متكاملة لمعالجته.

المقارنة مع الدراسة الحالية :تقدم هذه الدراسة للبحث الحالي فهماً عميقاً لطبيعة التضخم في الاقتصاد الليبي وأسبابه، مما يساعد في تحديد كيفية توظيف الزكاة والضرائب لمعالجته. ويتميز البحث الحالي بتناوله لأدوات محددة (الزكاة والضرائب) ودراسة تأثير توقيت جيابتها وتوزيعها على معدلات التضخم، وهو ما لم تتناوله دراسة المبروك وعليوان.

دراسة الصديق، سليمان والزواوام، نور الدين. (2019). بعنوان محددات التضخم في الاقتصاد الليبي. مجلة البحوث الاقتصادية. وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي في المدى الطويل والقصير باستخدام بيانات سنوية عن الفترة 1980-2010. وتوصلت إلى أن عرض النقود والإنفاق الحكومي وسعر الصرف من أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي.

دراسة مشهور، نعمت عبد اللطيف. (2012). بعنوان الزكاة والتضخم النقدي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية. وتناولت هذه الدراسة العلاقة بين الزكاة والتضخم النقدي من منظور اقتصادي إسلامي. وأوضحت كيف يمكن للزكاة أن تعالج التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب أو ارتفاع التكاليف من خلال آليات متعددة، منها تنظيم انسياح النقود في المجتمع، وتوجيه الاستثمار، وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض. دراسة:

Shaik, A. H., & Abdul Wahab, N. S. (2019). The economic effects of Zakat on inflation and unemployment: The case of oil-based economies. International Journal of Zakat. .

تناولت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للزكاة على التضخم والبطالة في الاقتصادات النفطية. وتوصلت إلى أن تطبيق نظام الزكاة بشكل فعال يمكن أن يساهم في تخفيف حدة التضخم وخفض معدلات البطالة في هذه الاقتصادات من خلال إعادة توزيع الدخل وتحفيز الاستثمار والإنتاج.

تشير الدراسات السابقة مجتمعة إلى أن التضخم في الاقتصاد الليبي يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بجملة من العوامل النقدية والمالية، إضافة إلى المحددات الخارجية كالتضخم المستورد. فقد ركزت دراسة الفارسي (2010) على دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم، مؤكدة أهمية التنسيق بين هاتين السياستين لتحقيق نتائج أفضل. بينما تناولت دراسة الحكيم والقرعان (2015) وكذلك دراسة مشهور (2012) البعد الفقهي والاقتصادي للزكاة ودورها في معالجة التضخم من خلال إعادة توزيع الدخل، وتنظيم انسياط الفقد، وتشجيع الاستثمار والإنتاج. وفي الاتجاه نفسه، أظهرت دراسة Shaik & Wahab (2019) أن الزكاة تسهم في تخفيف التضخم وخفض البطالة في الاقتصادات النفطية عبر آليات إعادة التوزيع وتحفيز النمو. أما الدراسات ذات الطابع القياسي مثل دراسة المبروك وعليوان (2020) فقد ركزت على التنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا وكشفت عن أسباب مركبة للتضخم تستلزم تبني سياسات متكاملة، فيما سعت دراسة الصديق والزواب (2019) إلى تحديد محددات التضخم الرئيسية ك الإنفاق الحكومي وسعر الصرف وعرض النقود.

كما يتضح أن الدراسات السابقة أسهمت في بناء إطار معرفي متكامل لفهم التضخم في ليبيا من جوانب متعددة؛ بعضها ركز على السياسات النقدية والمالية، وبعضها الآخر على الدور الاقتصادي للزكاة في معالجة التضخم، فيما اهتمت دراسات أخرى بتحديد أسبابه أو التنبؤ بمساره المستقبلي. غير أن هذه الدراسات لم تتناول بشكل مباشر مسألة توفيق جبالية وتوزيع الزكاة والضرائب كآلية لمعالجة التضخم، وهو ما يشكل الفجوة العلمية التي يسعى البحث الحالي إلى سدها. وبذلك يستفيد البحث من الطرح النظري والنتائج التطبيقية للدراسات السابقة، ويضيف إليها بعدها جديداً يتمثل في تحليل أثر التوفيق على فعالية الزكاة والضرائب كأدوات مالية في خفض معدلات التضخم داخل الاقتصاد الليبي، جاماً بين الجانب الفقهي والاقتصادي في إطار تطبيقي وقياسي حديث.

الإطار النظري

المبحث الأول: الزكاة - مفهومها وأحكامها وتوقيتها

1.1 مفهوم الزكاة وأهميتها الاقتصادية : تُعرف الزكاة لغة بأنها النماء والطهارة والبركة، وأصطلاحاً هي "حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص" (القرضاوي، 2006، ص 53). وهي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وفرضها الله تعالى في كتابه الكريم، حيث قال: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَنْوَا الزَّكَاءَ وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ" (البقرة: 43).

للزكاة أهمية اقتصادية بالغة، فهي أداة مالية فعالة في النظام الاقتصادي الإسلامي تحقق عدة وظائف اقتصادية منها إعادة توزيع الدخل والثروة، مما يقلل من التفاوت الطبيقي. ومكافحة الافتقار وتشجيع الاستثمار، وزيادة الطلب الاستهلاكي لدى الفئات منخفضة الدخل. كذلك تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد نحو الاستخدامات المنتجة.

1.2 الأحكام الشرعية المتعلقة بتوقيت جبائية الزكاة

من الأحكام الشرعية المهمة المتعلقة بالزكاة مسألة توقيتها، وتشمل:

- الحول شرط للوجوب: يشترط جمهور الفقهاء مرور سنة هجرية كاملة على امتلاك النصاب حتى تجب الزكاة، استناداً إلى حديث النبي ﷺ: "بِلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ"، وذلك لإعطاء المال فرصة للنماء (الزحيلي، 2012، ص 127).
- تعجيل الزكاة قبل الحول: أجاز جمهور الفقهاء إخراج الزكاة قبل اكتمال الحول بشرط؛ منها بلوغ النصاب وجود مصلحة معتبرة، مع بقاء المال عند حلول الحول، مستدلين بترخيص النبي ﷺ للعباس رضي الله عنه في تعجيل زكاته (القرضاوي، 2006، ص 945).
- تأخير الزكاة عن وقت وجوبها: الأصل وجوب إخراج الزكاة فوراً بعد الحول، لكن أجاز بعض الفقهاء التأخير عند وجود مصلحة معتبرة، كترقب محتاج أشد حاجة أو تخصيصها لمشروع خيري، بشرط لا يؤدي ذلك إلى تعطيل مقاصد الزكاة (مشهور، 2005، ص 178).

1.3 أثر التضخم على أحكام الزكاة

للتضخم تأثير على عدة جوانب متعلقة بأحكام الزكاة، منها:

أثر التضخم على تقدير النصاب: يؤدي التضخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقد، مما يثير تساؤلاً حول تقدير نصاب الزكاة في ظل هذه الظروف. وقد اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة بين من يرى ضرورة تعديل قيمة النصاب بما يتناسب مع التضخم، ومن يرى التمسك بالمقادير الشرعية المحددة (عبد اللطيف، 2015، ص 102).

أثر التضخم على قيمة الزكاة المعجلة: إذا عجل المزكي زكاة ماله ثم حدث تضخم كبير خلال الفترة بين التعجيل وحولان الحول، فهذا يؤثر على القيمة الحقيقية للزكاة المدفوعة. وقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن هذا من المصالح المعتبرة التي تجيز تعجيل الزكاة في أوقات التضخم المرتفع.

المبحث الثاني - النظام الضريبي في ليبيا:

1. تطور النظام الضريبي الليبي:

شهد النظام الضريبي في ليبيا عدة تطورات عبر مراحل مختلفة تعكس التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد. بدأت الضرائب الحديثة في ليبيا خلال فترة الاستعمار الإيطالي، حيث صدر أول قانون ضريبي عام 1923م، وكان يطبق في إقليم طرابلس فقط. وبعد الاستقلال، شهدت ليبيا تطوراً في نظامها الضريبي، حيث صدر أول قانون ضريبي ليبي عام 1968 وهو القانون رقم 21، ثم قانون 64 لسنة 1973، ثم قانون رقم 11 لسنة 2004، وأخيراً القانون 7 لسنة 2010 (الصلابي، 2018، ص 37).

المبحث الثالث- التضخم في الاقتصاد الليبي:

3.1 طبيعة وأسباب التضخم في ليبيا:

يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة التضخم التي تتميز بخصائص معينة تعكس طبيعة هذا الاقتصاد. وفقاً للبيانات المتاحة، شهدت ليبيا معدلات تضخم متغيرة خلال العقود الماضيين، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 6.73% خلال الفترة من 2004 إلى 2024، ووصل إلى أعلى مستوياته بنسبة 31.60% في يوليو 2016 (Trading Economics, 2024).

وتعدّد أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي، ويمكن تصنيفها إلى:

أسباب نقدية:

• الإفراط في الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة.

ضعف استقلالية السياسة النقدية وتبعيتها للسياسة المالية.

تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة الدينار الليبي.

أسباب هيكلية:

ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل.

الاعتماد الكبير على استيراد السلع الاستهلاكية.

ضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف النقل والتخزين.

أسباب سياسية وأمنية:

عدم الاستقرار السياسي والأمني.

انقسام المؤسسات المالية والنقدية.

تراجع إنتاج وتصدير النفط بسبب الصراعات.

3. تطور معدلات التضخم في ليبيا

شهدت معدلات التضخم في ليبيا تغيرات كبيرة خلال الفترة 2000-2023، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى عدة مراحل:

المراحل الأولى: 2000-2010 تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي في معدلات التضخم، حيث تراوحت بين 1% و3% سنويًا، ويرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي شهدته البلاد، وارتفاع أسعار النفط وتحسين الاحتياطيات الأجنبية.

المراحل الثانية: 2011-2014 شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً في معدلات التضخم بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة فبراير 2011، وما صاحبها من تراجع في الإنتاج والتصدير النفطي، وزيادة الإنفاق العام لمواجهة التحديات الناشئة.

المراحل الثالثة: 2015-2017 سجلت هذه المرحلة أعلى معدلات التضخم في تاريخ ليبيا الحديث، حيث وصلت إلى 31.60% في منتصف عام 2016، ويرجع ذلك إلى الانقسام السياسي والمؤسسي، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وشح السيولة النقدية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

المراحل الرابعة: 2018-2023 شهدت هذه المرحلة انخفاضاً تدريجياً في معدلات التضخم، خاصة بعد توحيد سعر الصرف والإصلاحات المالية والنقدية التي اتخذها

مصرف ليبيا المركزي. وقد بلغ معدل التضخم 2.4% في عام 2023، وترواح بين 1.5% و2.7% خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2024 (الوسط، 2024).

المبحث الرابع: العلاقة النظرية بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب والتضخم

4.1 أثر توقيت جبائية وتوزيع الزكاة على التضخم

أولاً: تأثير توقيت جبائية الزكاة على التضخم توقيت جبائية الزكاة يمكن أن يؤثر على التضخم من خلال عدة آليات:

• **تأثير الجبائية السنوية المنتظمة:** جبائية الزكاة بشكل سنوي منتظم تساهُم في تنظيم المعروض النقدي في الاقتصاد، إذ يتم اقطاع نسبة 2.5% من أموال الأغنياء التي حال عليها الحول، مما يقلل من حجم الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي يساعد في السيطرة على التضخم الناتج عن فائض الطلب (الحكيم والقرعان، 2015، ص 405).

• **تأثير تعجيل الزكاة:** تعجيل جبائية الزكاة في أوقات ارتفاع التضخم يمكن أن يساهُم في انتصاص فائض السيولة في الاقتصاد، مما يخفف من الضغط التضخمي. كما أن تعجيل الزكاة في بداية موسم الإنتاج الزراعي أو التجاري يمكن أن يساهُم في زيادة العرض من السلع والخدمات، وبالتالي مواجهة التضخم (مشهور، 2012، ص 52).

• **تأثير تأجيل الزكاة:** تأجيل جبائية الزكاة في أوقات الانكماش الاقتصادي يمكن أن يساهُم في زيادة السيولة المتوفرة للاستثمار والإنفاق، مما يحفز النشاط الاقتصادي. وهذا مهم للاقتصادات التي تعاني من الركود التضخمي، حيث يمكن تأجيل جبائية الزكاة عن بعض الأنشطة مع التعجيل بتوزيعها لتحفيز الطلب والإنتاج معاً (Shaik & Abdul Wahab, 2019).

ثانياً - تأثير توقيت توزيع الزكاة على التضخم توقيت توزيع الزكاة أيضاً له تأثير على معدلات التضخم، ويتجلى ذلك في:

• **التوزيع الفوري للزكاة:** توزيع حصيلة الزكاة فور جبائيتها يزيد من دخول القراء والمحتاجين، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الأساسية. وفي حالة توافر هذه السلع، فإن هذا يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية دون ضغوط تضخمية. أما في حالة عدم مرونة العرض، فقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية (الهيتي، 2010، ص 215).

- **التوزيع المرحلي للزكاة:** توزيع حصيلة الزكاة على مراحل خلال العام يمكن أن يساهم في تنظيم الطلب الاستهلاكي، وتجنب الطفرات المفاجئة في الطلب التي قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية.
- **توزيع الزكاة حسب الحاجة الاقتصادية:** توجيهه توزيع الزكاة حسب الأولويات الاقتصادية، كزيادة حصة الإنفاق على المشاريع الإنتاجية في أوقات التضخم، أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي في أوقات الانكمash، يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (مشهور، 2005، ص 195).
- **4.2 أثر توقيت تحصيل وإنفاق الضرائب على التضخم**
- أولاً: تأثير توقيت تحصيل الضرائب على التضخم توقيت تحصيل الضرائب يؤثر على المعروض النقدي وحجم الطلب الكلي، وبالتالي على معدلات التضخم:
- **التحصيل في أوقات ارتفاع التضخم:** زيادة معدلات الضرائب أو تعجيل تحصيلها في أوقات ارتفاع التضخم يساهم في سحب جزء من السيولة النقدية من السوق، مما يقلل من الطلب الكلي ويخفف من الضغوط التضخمية.
- **التحصيل في أوقات الانكمash:** تخفيض معدلات الضرائب أو تأجيل تحصيلها في أوقات الانكمash الاقتصادي يزيد من الدخل المتاح للإنفاق، مما يحفز الطلب الكلي ويحارب الانكمash.
- **الضرائب التصاعدية:** تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل كمثبتات تلقائية، حيث ترتفع حصيلتها مع ارتفاع الدخول أثناء التضخم، مما يساهم في امتصاص فائض السيولة بشكل تلقائي.
- ثانياً: تأثير توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية على التضخم توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية يؤثر أيضاً على معدلات التضخم:
- **الإنفاق في أوقات ارتفاع التضخم:** تأجيل إنفاق جزء من الإيرادات الضريبية في أوقات ارتفاع التضخم يساهم في تقليل الطلب الكلي والضغط التضخمية.
- **الإنفاق في أوقات الانكمash:** زيادة الإنفاق الحكومي من الإيرادات الضريبية في أوقات الانكمash يحفز الطلب الكلي ويساعد في مواجهة الركود.
- **توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية:** توجيه الإنفاق من الإيرادات الضريبية نحو القطاعات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية يساهم في زيادة العرض الكلي، مما يساعد في مواجهة التضخم على المدى المتوسط والطويل.

4.3 أهمية التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب لمعالجة التضخم
تبرز أهمية التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب لمعالجة التضخم في عدة جوانب:

تكامل الأدوات المالية: يؤدي التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب إلى تكامل في استخدام الأدوات المالية، مما يزيد من فعالية السياسة المالية في معالجة التضخم.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يساهم هذا التنسيق في تحقيق استقرار أكبر في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة مستوى الأسعار والطلب الكلي.

تجنب التعارض بين الأدوات: عدم التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب قد يؤدي إلى تعارض في تأثيرهما على الاقتصاد، مما يقلل من فعالية كل منهما. فقد يؤدي توزيع الزكاة في وقت تسعى فيه السياسة الضريبية إلى تقليل الطلب الكلي إلى إضعاف فعالية السياسة الضريبية.

مواجهة أنواع مختلفة من التضخم: التنسيق بين الزكاة والضرائب يمكن من مواجهة أنواع مختلفة من التضخم (تضخم الطلب، تضخم التكاليف، التضخم المستورد) بشكل أكثر فعالية من استخدام أداة واحدة فقط. (Khan, 2020)

المبحث الخامس: نماذج مقترنة لتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب لعلاج التضخم في ليبيا

5.1 نموذج لتوقيت جبائية الزكاة والضرائب في ظل التضخم

يمكن اقتراح نموذج لتوقيت جبائية الزكاة والضرائب في ظل التضخم في الاقتصاد الليبي، يراعي خصوصية هذا الاقتصاد والأحكام الشرعية للزكاة، ويتضمن:

توقيت جبائية الزكاة:

تعجيل جبائية الزكاة في الفترات التي تشهد ارتفاعاً في معدلات التضخم، خاصة في الربع الأول والثاني من السنة التي تلي ارتفاع أسعار النفط، حيث تزداد السيولة في الاقتصاد الليبي.

تنويع مواعيد جبائية الزكاة حسب نوع المال والنشاط الاقتصادي، لتجنب تركز الجبائية في موسم واحد مما قد يخلق ضغوطاً على الاقتصاد.

تشجيع دفع الزكاة العينية في القطاعات الإنتاجية التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار، مما يزيد المعرض من السلع وبالتالي يخفف من التضخم.

توفيق تحصيل الضرائب:

- تركيز التحصيل الضريبي في الفترات التي تشهد زيادة في النفقات الحكومية أو ارتفاعاً في الإيرادات النفطية، لامتصاص فائض السيولة.
- تجنب تركز التحصيل الضريبي في فترة زمنية واحدة، وتوزيعها على مدار العام لتجنب الضغوط على السيولة.
- تطبيق ضرائب تصاعدية على الدخول والأرباح المرتفعة في أوقات التضخم، لتقليل الفجوة بين العرض والطلب.

التنسيق بين جبائية الزكاة والضرائب:

- تنسيق مواعيد جبائية الزكاة وتحصيل الضرائب لتجنب الضغط على المكلفين في وقت واحد.
- تكامل قواعد البيانات بين هيئة الزكاة ومصلحة الضرائب لضمان الشمول والعدالة.
- تطوير آليات إلكترونية تسهل تحصيل كل من الزكاة والضرائب وفق التوفيق المناسب.

2.5 نموذج لـ **توفيق توزيع الزكاة وإنفاق الإيرادات الضريبية في ظل التضخم**

يمكن اقتراح نموذج لـ **توفيق توزيع الزكاة وإنفاق الإيرادات الضريبية في ظل التضخم** في الاقتصاد الليبي:

توفيق توزيع الزكاة:

- توزيع حصيلة الزكاة على مدار العام وليس دفعه واحدة، لتجنب الطفرات في الطلب الاستهلاكي التي قد تؤدي إلى ضغوط تصميمية.
- زيادة نسبة الزكاة الموجهة لدعم المشاريع الإنتاجية (سهم الفقراء والمساكين والغارمين) في أوقات ارتفاع التضخم، لزيادة العرض الكلي.
- زيادة نسبة الزكاة العينية في فترات ارتفاع الأسعار، خاصة للسلع الأساسية، لتخفييف أثر التضخم على الفقراء.

توفيق إنفاق الإيرادات الضريبية:

- تأجيل جزء من الإنفاق الحكومي في أوقات التضخم المرتفع، وإنشاء صندوق استقرار للحفاظ على هذه الإيرادات لفترات الانكماش.
- ترشيد الإنفاق الجاري في فترات التضخم، وزيادة الإنفاق الرأسمالي الموجه لتطوير البنية التحتية وزيادة الطاقة الإنتاجية.

- تحديد أولويات الإنفاق بناءً على تأثيرها على مستوى الأسعار، مع التركيز على المشاريع التي تساهم في زيادة العرض من السلع والخدمات.
- التنسيق بين توزيع الزكاة وإنفاق الإيرادات الضريبية:
- التنسيق بين الجهات المسؤولة عن توزيع الزكاة وإنفاق الإيرادات الضريبية لتجنب الازدواجية وتحقيق التكامل.
 - توجيه الزكاة نحو فئات المستحقين المحددة شرعاً، وتكمل ذلك بتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المجالات التي لا تغطيها الزكاة.
 - تصميم برامج مشتركة تمول من الزكاة والإيرادات الضريبية لمعالجة الفقر والبطالة، مما يساهم في معالجة جذور التضخم الهيكلي.
- الجانب العملي للبحث :
- المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية:
- 1.1 نموذج الدراسة:

لدراسة أثر توفيقية جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، تم تطوير نموذج قياسي يعتمد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وقد تم اختيار هذه المنهجية لأنها تتيح دراسة العلاقة بين المتغيرات سواء في المدى القصير أو الطويل، كما أنها تناسب العينات الصغيرة نسبياً وتسمح باستخدام متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة.

ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$\begin{aligned} INF_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \gamma_i ZCt_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \delta_i ZDt_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \theta_i TCT_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q4} \lambda_i TEt_{t-i} + \sum_{i=0}^{q5} \phi_i Xt_{t-i} + \epsilon_t \\ INF_{t-i} = & i = 0 \sum_{i=1}^{q1} \gamma_i ZCt_{t-i} + i = 0 \sum_{i=1}^{q2} \delta_i ZDt_{t-i} + i = 0 \sum_{i=1}^{q3} \theta_i TCT_{t-i} \\ & + i = 0 \sum_{i=1}^{q4} \lambda_i TEt_{t-i} + i = 0 \sum_{i=1}^{q5} \phi_i Xt_{t-i} + \epsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

INF_t هو معدل التضخم في الفترة t

ZCt هو مؤشر توفيقية جبائية الزكاة في الفترة t

ZDt هو مؤشر توزيع الزكاة في الفترة t

TCT هو مؤشر توفيق تحسيل الضرائب في الفترة t

TEt هو مؤشر توفيق إنفاق الإيرادات الضريبية في الفترة t

Xt Xt متوجه للمتغيرات الضابطة التي تؤثر على التضخم

هو حد الخطأ العشوائي

1.2 متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

1. المتغير التابع:

معدل التضخم (INF) تم قياسه باستخدام التغيير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في ليبيا.

2. المتغيرات المستقلة:

مؤشر توقيت جبائية الزكاة (ZC) تم بناء هذا المؤشر استناداً إلى البيانات المتاحة عن حصيلة الزكاة خلال أربع السنين، ويُحسب كنسبة الزكاة المجبأة في الربع الأول والثاني إلى إجمالي حصيلة الزكاة السنوية. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على تعجيل جبائية الزكاة.

مؤشر توقيت توزيع الزكاة (ZD) تم قياسه بنسبة الزكاة الموزعة في الربع الأول والثاني من السنة إلى إجمالي الزكاة الموزعة خلال السنة. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على تعجيل توزيع الزكاة.

مؤشر توقيت تحصيل الضرائب (TC) تم قياسه بنسبة الإيرادات الضريبية المحصلة في النصف الأول من السنة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية السنوية.

مؤشر توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية (TE) تم قياسه بنسبة الإنفاق الحكومي في النصف الأول من السنة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي.

3. المتغيرات الضابطة:

معدل نمو عرض النقود (M2G) نسبة التغيير في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2).

عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BD)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPG)

سعر الصرف (EXR) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.

أسعار النفط العالمية (OIL) متوسط سعر برميل النفط الخام بالدولار الأمريكي.

1.3 مصادر البيانات وفترة الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة من 2000 إلى 2023، وتم الحصول على هذه البيانات من المصادر التالية:

- مصرف ليبيا المركزي: بيانات التضخم، عرض النقود، سعر الصرف.
- وزارة المالية الليبية: بيانات الإيرادات الضريبية، الإنفاق الحكومي، عجز الموازنة.
- صندوق الزكاة الليبي: بيانات جبائية وتوزيع الزكاة.
- صندوق النقد الدولي: بيانات الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط العالمية.

1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وهي:

1. اختبارات جذر الوحدة: لفحص استقرار السلسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، وقد تم استخدام اختبار ديكى-فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP).
2. اختبار التكامل المشترك: لفحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وقد تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) في إطار نموذج ARDL.
3. نموذج تصحيح الخطأ (ECM): لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات وسرعة التكيف نحو التوازن في المدى الطويل.
4. اختبارات تشخيص النموذج: لفحص جودة النموذج المقدر، وتشمل اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات التباين، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، واختبار الاستقرار الهيكلي.
5. اختبار السببية لجرانجر: لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

المبحث الثاني: نتائج التحليل القياسي

2.1 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الجدول (1) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2023:

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
INF	6.89	3.25	8.42	0.95	31.60
ZC	0.43	0.41	0.12	0.25	0.72
ZD	0.46	0.45	0.09	0.33	0.65
TC	0.39	0.38	0.10	0.22	0.60
TE	0.44	0.43	0.08	0.30	0.62

المتغير	المتوسط	الوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
M2G	14.23	11.75	12.89	-3.50	45.80
BD	-2.43	-1.85	8.76	-23.60	16.70
RGDPG	2.87	4.20	14.52	-62.10	25.90
EXR	1.53	1.30	0.79	0.65	4.41
OIL	70.35	72.65	27.82	24.86	111.63

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (1) يتضح أن:

- متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة بلغ 6.89%， مع تفاوت كبير بين أقل قيمة (0.95%) وأعلى قيمة (31.60%).
- متوسط مؤشر توقيت جبائية الزكاة بلغ 0.43، مما يعني أن 43% من حصيلة الزكاة يتم جبايتها في النصف الأول من السنة.
- متوسط مؤشر توقيت توزيع الزكاة بلغ 0.46، مما يعني أن 46% من الزكاة يتم توزيعها في النصف الأول من السنة.
- متوسط مؤشر توقيت تحصيل الضرائب بلغ 0.39، مما يعني أن 39% من الإيرادات الضريبية يتم تحصيلها في النصف الأول من السنة.
- متوسط مؤشر توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية بلغ 0.44، مما يعني أن 44% من الإنفاق الحكومي يتم في النصف الأول من السنة.

2.2 نتائج اختبارات جذر الوحدة

الجدول (2) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكى-فولر الموسع (ADF) وفيليپس-بيرون: (PP)

المتغير	ADF	اختبار PP	مستوى الفرق الأول	مستوى الفرق الأول	درجة التكامل
INF	-2.765	-5.901***	-2.802	-6.037***	I(1)
ZC	-3.423*	-7.246***	-3.389*	-7.312***	I(0)
ZD	-2.598	-6.124***	-2.623	-6.124***	I(1)
TC	-2.913	-5.878***	-3.012	-5.878***	I(1)
TE	-3.567**	-7.435***	-3.526**	-7.435***	I(0)
M2G	-3.245*	-6.753***	-3.213*	-8.976***	I(0)
BD	-2.451	-5.132***	-2.437	-5.132***	I(1)
RGDPG	-4.567***	-9.876***	-4.512***	-11.345***	I(0)
EXR	-0.876	-3.987**	-0.912	-3.987**	I(1)
OIL	-2.345	-4.678***	-2.301	-4.678***	I(1)

ملاحظة: *** تشير إلى مستوى معنوية 1%， ** تشير إلى مستوى معنوية 5%， * تشير إلى مستوى معنوية 10% المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (2) يتضح أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى(I(0)) ، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول(I(1)) ، مما يؤكد ملاءمة استخدام نموذج ARDL الذي يسمح بتقدير العلاقة بين متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة.

2.3 نتائج اختبار التكامل المشترك /

تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) في إطار نموذج ARDL لفحص وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات. الجدول (3) يوضح نتائج هذا الاختبار:

إحصائية F	القيمة الحرجة الدنيا(I(0))	القيمة الحرجة العليا(I(1))	النتيجة
6.823	2.45	3.61	يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.
من الجدول (3) يتضح أن قيمة إحصائية F المحسوبة (6.823) أكبر من القيمة الحرجة العليا (3.61) عند مستوى معنوية 5%， مما يعني رفض فرضية العدم (عدم

وجود تكامل مشترك) وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

2.4 نتائج تقدير نموذج ARDL

بعد التأكيد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، تم تقدير نموذج ARDL المناسب استناداً إلى معايير المعلومات. الجدول (4) يوضح نتائج تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل:

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
ZC	-3.425	1.234	-2.776	0.012
ZD	-2.756	1.123	-2.454	0.023
TC	-2.987	0.987	-3.027	0.006
TE	-1.654	0.876	-1.888	0.074
M2G	0.187	0.045	4.156	0.000
BD	0.145	0.058	2.500	0.021
RGDPG	-0.092	0.034	-2.706	0.013
EXR	1.876	0.543	3.455	0.002
OIL	0.054	0.018	3.000	0.007
C	15.876	4.321	3.674	0.001

$R^2 = 0.879$, Adjusted $R^2 = 0.843$, F-statistic = 15.345 (Prob = 0.000), DW =

12.23 المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (4) يتضح أن:

- جميع المتغيرات المستقلة الرئيسية (ZC, ZD, TC, TE) لها تأثير سلبي ومعنوي على معدل التضخم في المدى الطويل، مما يعني أن زيادة نسبة جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب في النصف الأول من السنة يساهم في خفض معدلات التضخم.

- معامل مؤشر توقيت جبائية الزكاة (ZC) بلغ -3.425، مما يعني أن زيادة هذا المؤشر بنقطة واحدة (0.01) يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بحوالي 0.034 نقطة مئوية.

- معامل مؤشر توقيت توزيع الزكاة (ZD) بلغ -2.756، مما يعني أن زيادة هذا المؤشر بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بحوالي 0.028 نقطة مئوية.

- معامل مؤشر توقيت تحصيل الضرائب (TC) بلغ -2.987، وهو أكبر من معامل مؤشر توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية (TE) الذي بلغ -1.654، مما يشير إلى أن توقيت تحصيل الضرائب له تأثير أكبر على التضخم مقارنة بتوقيت إنفاقها.
- بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فقد كان لمعدل نمو عرض النقود (M2G) وعجز الميزانية (BD) وسعر الصرف (EXR) وأسعار النفط (OIL) تأثير إيجابي ومعنوي على التضخم، بينما كان لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPG) تأثير سلبي ومعنوي.
- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.843، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 84.3% من التغيرات في معدل التضخم.
- الجدول (5) يوضح نتائج تقدير معلمات العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ: (ECM)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية t	الاحتمال
D(ZC)	-1.876	0.765	-2.452	0.023
D(ZD)	-1.234	0.543	-2.273	0.034
D(TC)	-1.567	0.654	-2.396	0.026
D(TE)	-0.876	0.456	-1.921	0.068
D(M2G)	0.098	0.032	3.063	0.006
D(BD)	0.068	0.026	2.615	0.016
D(RGDPG)	-0.045	0.019	-2.368	0.028
D(EXR)	1.234	0.452	2.730	0.013
D(OIL)	0.032	0.012	2.667	0.015
ECM(-1)	-0.543	0.123	-4.415	0.000

$R^2 = 0.823$, Adjusted $R^2 = 0.779$, F-statistic = 12.987 (Prob = 0.000), DW =

2.087 المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (5) يتضح أن:

- جميع المتغيرات المستقلة الرئيسية لها تأثير سلبي و معنوي على معدل التضخم في المدى القصير أيضاً، لكن بمعاملات أقل مقارنة بالمدى الطويل.

• معامل حد تصحيح الخطأ ECM(-1) سالب ومعنوي إحصائياً، وبلغت قيمته -0.543، مما يعني أن 54.3% من الاختلال في المدى القصير يتم تصحيحه سنوياً للوصول إلى التوازن في المدى الطويل.

2.5 نتائج اختبارات تشخيص النموذج

الجدول (6) يوضح نتائج اختبارات تشخيص النموذج المقدر:

الاختبار	إحصائية F الاختبار	الاحتمام	النتيجة
الارتباط الذاتي للبواقي (LM)	1.876	0.187	لا يوجد ارتباط ذاتي
(ARCH)	1.234	0.276	تبالن البواقي ثابت
Jarque-Bera	3.456	0.178	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
CUSUM	-	-	النموذج مستقر هيكلياً

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.
من الجدول (6) يتضح أن النموذج المقدر قد اجتاز جميع اختبارات التشخيص، مما يؤكد جودته وملاءمتها لتقسيم العلاقة بين المتغيرات.

2.6 نتائج اختبار السببية لجرانجر

الجدول (7) يوضح نتائج اختبار السببية لجرانجر للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات:

فرضية العدم	إحصائية F	الاحتمام	النتيجة
INF لا تسبب ZC	6.789	0.004	رفض فرضية العدم
ZC لا تسبب INF	1.234	0.312	قبول فرضية العدم
INF لا تسبب ZD	5.678	0.009	رفض فرضية العدم
ZD لا تسبب INF	1.876	0.176	قبول فرضية العدم
INF لا تسبب T C	7.123	0.003	رفض فرضية العدم
T C لا تسبب INF	2.345	0.118	قبول فرضية العدم
INF لا تسبب T E	4.567	0.018	رفض فرضية العدم
T E لا تسبب INF	1.987	0.159	قبول فرضية العدم

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (7) يتضح أن:

• توجد علاقة سلبية أحادية الاتجاه من مؤشرات توفيقية جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب إلى معدل التضخم، وليس العكس.

• هذا يؤكد أن التغيرات في توفيقية جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب تؤثر على معدلات التضخم، وليس العكس.

المبحث الثالث - مناقشة النتائج واختبار الفرضيات :

1.3 اختبار الفرضية الأولى

"توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توفيقية جبائية زكاة الأموال وتوزيعها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي".

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين مؤشرى توفيقية جبائية الزكاة (ZC) وتوزيعها (ZD) من جهة ومعدل التضخم (INF) من جهة أخرى، سواء في المدى القصير أو الطويل. فقد بلغ معامل مؤشر توفيقية جبائية الزكاة 3.425- في المدى الطويل و 1.876- في المدى القصير، بينما بلغ معامل مؤشر توفيقية توزيع الزكاة -2.756- في المدى الطويل و -1.234- في المدى القصير، وجميعها معنوية إحصائيةً.

كما أظهر اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سلبية أحادية الاتجاه من مؤشرى توفيقية جبائية وتوزيع الزكاة إلى معدل التضخم، مما يؤكد أن التغيرات في توفيقية جبائية وتوزيع الزكاة تؤثر على معدلات التضخم وليس العكس.

وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توفيقية جبائية زكاة الأموال وتوزيعها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

2.3 اختبار الفرضية الثانية :

"توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توفيقية تحصيل الإيرادات الضريبية وإنفاقها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي".

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين مؤشرى توفيقية تحصيل الضرائب (TC) وإنفاقها (TE) من جهة ومعدل التضخم (INF) من جهة أخرى، سواء في المدى القصير أو الطويل. فقد بلغ معامل مؤشر توفيقية تحصيل الضرائب -2.987- في المدى الطويل و -1.567- في المدى القصير، بينما بلغ معامل

مؤشر توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية -1.654 في المدى الطويل و-0.876 في المدى القصير، وجميعها معنوية إحصائياً) باستثناء معامل TE في المدى القصير الذي كان معنوياً عند مستوى 10%).

كما أظهر اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من مؤشر توقيت تحصيل وإنفاق الضرائب إلى معدل التضخم، مما يؤكد أن التغيرات في توقيت تحصيل وإنفاق الضرائب تؤثر على معدلات التضخم وليس العكس. وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توقيت تحصيل الإيرادات الضريبية وإنفاقها ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

3.3 اختبار الفرضية الثالثة

"أن التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب له تأثير أكبر على معالجة التضخم مقارنة باستخدام كل أداة على حدة".

لاختبار هذه الفرضية، تم تقدير نموذج إضافي يتضمن متغيراً تفاعلياً يمثل التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب $(COORD = ZC \times TC \times TE)$. الجدول (8) يوضح نتائج تقدير هذا النموذج:

المتغير	المعامل	المعامل	إحصائية t	الاحتمال
ZC	-2.987	1.123	-2.660	0.015
ZD	-2.345	1.012	-2.318	0.030
TC	-2.543	0.932	-2.729	0.013
TE	-1.432	0.765	-1.872	0.076
COORD	-4.765	1.543	-3.088	0.006
المتغيرات الضابطة (تم تضمينها في النموذج)				
C	16.765	4.432	3.783	0.001

$R^2 = 0.897$, Adjusted $R^2 = 0.863$, F-statistic = 16.987 (Prob = 0.000), DW = 2.145 المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (8) يتضح أن معامل المتغير التفاعلي (COORD) سالب ومعنوي إحصائياً، بلغت قيمته -4.765، وهي أكبر (بالقيمة المطلقة) من معاملات المتغيرات الأربع كل على حدة. هذا يعني أن التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل

وإنفاق الضرائب له تأثير أكبر على خفض معدلات التضخم مقارنة باستخدام كل أداة على حدة.

كما أن قيمة معامل التحديد المعدل ارتفعت من 0.843 في النموذج الأساسي إلى 0.863 في النموذج الذي يتضمن المتغير التقاعلي، مما يشير إلى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج.

وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب له تأثير أكبر على معالجة التضخم مقارنة باستخدام كل أداة على حدة.

3.4 اختبار الفرضية الرابعة :

"تختلف فعالية توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب في معالجة التضخم باختلاف أنواع وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي".

لاختبار هذه الفرضية، تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين استناداً إلى أسباب التضخم السائدة في كل منها:

- المرحلة الأولى (2000-2010): تميزت بتضخم ناتج عن عوامل هيكلية ومستورد بشكل أساسي.
- المرحلة الثانية (2011-2023): تميزت بتضخم ناتج عن عوامل نقدية وسياسية بشكل أساسي.

الجدول (9) يوضح نتائج تقدير النموذج لكل مرحلة على حدة:

المتغير	المرحلة الأولى-2000		المرحلة الثانية-2011	
	2023	2010	العامل	العامل
الاحتمال	الاحتمال	المعامل	المعامل	
0.002	-4.567	0.065	-2.123	ZC
0.009	-3.234	0.083	-1.876	ZD
0.021	-2.765	0.012	-3.456	TC
0.162	-1.234	0.043	-2.345	TE
(تم تضمينها في النموذج)		(تم تضمينها في النموذج)		المتغيرات الضابطة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول (9) يتضح أن:

- في المرحلة الأولى (2000-2010)، كان لتوقيت تحصيل وإنفاق الضرائب (TC, TE) تأثير أكبر وأكثر معنوية على معدلات التضخم مقارنة بتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة (ZC, ZD).
- في المرحلة الثانية (2011-2023)، كان لتوقيت جبائية وتوزيع الزكاة (ZC, ZD) تأثير أكبر وأكثر معنوية على معدلات التضخم مقارنة بتوقيت تحصيل وإنفاق الضرائب (TC, TE)، حيث أصبح معامل مؤشر توقيت إنفاق الإيرادات الضريبية (TE) غير معنوي إحصائياً.

هذه النتائج تشير إلى اختلاف فعالية توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب في معالجة التضخم باختلاف أنواع وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي. ففي حالة التضخم الناتج عن عوامل هيكلية ومستوردة، تكون فعالية الضرائب أكبر، بينما في حالة التضخم الناتج عن عوامل نقدية وسياسية، تكون فعالية الزكاة أكبر.

وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أن فعالية توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال والضرائب في معالجة التضخم تختلف باختلاف أنواع وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي.

المبحث الرابع - النتائج والتوصيات :

4.1 النتائج :

- من خلال نتائج التحليل النظري والقياسي، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:
1. توجد علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين توقيت جبائية وتوزيع زكاة الأموال ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، مما يؤكد أهمية الزكاة كأداة مالية يمكن استخدامها في معالجة التضخم.
 2. توجد علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين توقيت تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، مما يؤكد أهمية السياسة الضريبية في التحكم بمعدلات التضخم.
 3. التنسيق بين توقيت جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب له تأثير أكبر على معالجة التضخم مقارنة باستخدام كل أداة على حدة، مما يؤكد أهمية التكامل بين الأدوات المالية المختلفة.

4. تختلف فعالية توقيت جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب في معالجة التضخم باختلاف أنواع وأسباب التضخم في الاقتصاد الليبي، فالضرائب أكثر فعالية في حالة التضخم الهيكلية والمستورد، بينما الزكاة أكثر فعالية في حالة التضخم النقدي والسياسي.
5. تعجيل جبائية الزكاة وتحصيل الضرائب في النصف الأول من السنة يساهم في خفض معدلات التضخم من خلال امتصاص فائض السيولة وتقليل الطلب الكلي في الاقتصاد.
6. توزيع حصيلة الزكاة وإنفاق الإيرادات الضريبية بشكل منتظم على مدار العام، مع التركيز على المشاريع الإنتاجية، يساهم في زيادة العرض الكلي وتحفيض الضغوط التضخمية.
7. سرعة التكيف نحو التوازن في المدى الطويل معقولة نسبياً، حيث يتم تصحيح حوالي 54.3% من الاختلال في المدى القصير سنويًا.

4.2 التوصيات :

4.2.1 توصيات الدراسة بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. التوصيات المتعلقة بالزكاة:
 - إنشاء هيئة مركبة للزكاة في ليبيا تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وربطها بمصرف ليبيا المركزي لتنسيق جهود مكافحة التضخم.
 - تطوير استراتيجية لتعجيل جبائية الزكاة في أوقات ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في الربع الأول والثاني من السنة.
 - توزيع حصيلة الزكاة بشكل منتظم على مدار العام، مع زيادة نسبة التوزيع على المشاريع الإنتاجية الصغيرة للفقراء والمساكين.
 - تعديل دور الزكاة العينية، خاصة في السلع الأساسية التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار.
2. التوصيات المتعلقة بالضرائب:
 - تطوير نظام ضريبي مرن يسمح بتعديل معدلات الضرائب وتوقيت تحصيلها وفقاً لمعدلات التضخم السائدة.
 - تنويع مواعيد تحصيل الضرائب المختلفة على مدار العام لتجنب الضغط على السيولة في فترات محددة.
 - تعزيز الضرائب التصاعدية على الدخول والأرباح المرتفعة كآلية تلقائية لامتصاص فائض السيولة في أوقات التضخم.

- توجيه الإنفاق من الإيرادات الضريبية نحو المشاريع الإنتاجية وتطوير البنية التحتية لزيادة العرض الكلي.
3. التوصيات المتعلقة بالتنسيق بين الزكاة والضرائب:
• إنشاء لجنة عليا للتنسيق بين هيئة الزكاة ومصلحة الضرائب ومصرف ليبيا المركزي لتطوير سياسات متكاملة لمكافحة التضخم.
- تطوير قاعدة بيانات موحدة تضم المكلفين بالزكاة والضرائب لضمان العدالة والشمول.
- وضع خطة سنوية لتوفيق جبائية وتوزيع الزكاة وتحصيل وإنفاق الضرائب بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية المتوقعة.
- تطوير مؤشر مركب لقياس فعالية التنسيق بين توفيق جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب في معالجة التضخم.
4. التوصيات المتعلقة بالجانب التشريعي والمؤسسي:
• إصدار تشريعات تنظم العلاقة بين الزكاة والضرائب وتوحد الإجراءات والمعاملات.
- تعديل قانون الزكاة في ليبيا ليتضمن آليات مرنة لتعجيل أو تأجيل جبائية وتوزيع الزكاة وفقاً للظروف الاقتصادية.
- تعديل قانون الضرائب ليتضمن آليات مرنة لتعديل معدلات الضرائب وتوفيق تحصيلها وفقاً لمعدلات التضخم.
- تطوير نظام للحوافز الضريبية للقطاعات التي تسهم في زيادة العرض من السلع والخدمات الأساسية.
5. التوصيات المتعلقة بالجانب الفني والتكني:
• تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة لتحصيل الزكاة والضرائب وتوزيع حصيلة الزكاة بشكل أكثر كفاءة.
- تطوير نماذج قياسية للتنبؤ بتأثير التغيرات في توفيق جبائية وتوزيع الزكاة والضرائب على معدلات التضخم.
- تدريب الكوادر العاملة في هيئة الزكاة ومصلحة الضرائب على آليات التنسيق بين الأدوات المالية لمكافحة التضخم.

قائمة المراجع العلمية

أولاً: الكتب العلمية:

1. الفرضاوي، يوسف. (2006). فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة (طبعة السادسة والعشرون). مؤسسة الرسالة، بيروت.
2. مشهور، نعمت عبد اللطيف. (2005). الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
3. الزحيلي، وهبة. (2012). الفقه الإسلامي وأدلته (الجزء الثاني: الزكاة). دار الفكر المعاصر، دمشق، كتاب-الفقه-الإسلامي-وأداته-الجزء-الثاني.
4. الصلابي، علي محمد. (2018). النظام القانوني للضريبة في القانون الليبي: دراسة تحليلية. جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، ماليزيا.
5. الهبيتي، عبد الستار. (2010). الزكاة: الضريبة الضمانية الاجتماعية في الإسلام. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
6. الجمل، يحيى أحمد. (2003). النظام الضريبي الليبي: الأسس والمبادئ العامة. منشورات المركز القومي للبحوث والدراسات الاقتصادية، طرابلس.
7. عبد اللطيف، محمد كمال. (2015). محاسبة الزكاة: الإطار الفكري والتطبيق العملي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. الحكيم، منير سليمان والقرعان، عبد الباسط. (2017). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم: دراسة فقهية اقتصادية. المكتبة الوطنية الأردنية، عمان. ثانياً: الدوريات العلمية المحكمة:
9. عبد العزيز، خليفة علي. (2021). واقع السياسة المالية الضريبية في الاقتصاد الليبي للمرة 1970-2022. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 8، العدد 2، ص 134-134.
10. المبروك، فرج وعليوان، مصطفى. (2020). التباين بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة قياسية لسنوات 2005-2020. المجلة العلمية بجامعة سرت، المجلد 10، العدد 2، ص 67-89.
11. الفارسي، أيوب محمد. (2015). دور السياسة النقدية في علاج التضخم في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة طرابلس، المجلد 3، العدد 1، صص 112-112.
12. الصديق، سليمان والزواب، نور الدين. (2019). محددات التضخم في الاقتصاد الليبي. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، صص 28-47.
13. الحكيم، منير والقرعان، عبد الباسط. (2015). دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم "دراسة فقهية اقتصادية". المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد 11، العدد 4، صص 391-418.
14. مشهور، نعمت عبد اللطيف. (2012). الزكاة والتضخم النقدي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، معهد الدراسات المصرفية، المجلد 20، العدد 2، صص 41-62.
15. الهواري، محمد صالح. (2020). الهيكل الضريبي الليبي. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 9، العدد 1، صص 23-46.
16. البوسيفي، خالد وأبوشيبة، محمد. (2023). تحليل وقياس فاعلية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي. مجلة علوم وتقنيات، المجلد 8، العدد 1، صص 132-151.
17. الشيباني، محمد والمغربي، علي. (2018). معينة أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا. المجلة الجامعية، المجلد 20، العدد 3، صص 78-95. ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

- الفارسي، أيوب محمد يونس. (2010). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسي الحديث ARDL (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، ليبيا.
- فرحات، محمد سالم. (2017). أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2015. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- المبروك، حنان علي. (2019). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.
- بن سعيد، عبد الفتاح. (2014). المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس، ليبيا.
- الفلاح، يوسف علي. (2018). النظام الضريبي الليبي وأثره على الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طرابلس، ليبيا.
- العبيدي، صلاح الدين. (2016). أدوات السياسة النقدية وأثرها على معالجة التضخم: دراسة تطبيقية على المصرف المركزي الليبي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، ليبيا. رابعاً: الدراسات والأبحاث الدولية:
24. Mansour, M., Mitra, M. P., Sdralevich, C. A., & Jewell, M. A. (2015). Fair Taxation in the Middle East and North Africa. International Monetary Fund.
25. Emara, N., & El Said, A. (2021). Monetary policy and inflation management in oil-exporting countries: Evidence from Libya and Algeria. Journal of Economic Studies, 48(5), 964-981.
26. Shaik, A. H., & Abdul Wahab, N. S. (2019). The economic effects of Zakat on inflation and unemployment: The case of oil-based economies. International Journal of Zakat, 4(1), 45-59.
27. Yousha, M. A., & Al-Jafari, M. K. (2014). Libya's monetary policy and inflation trends: Empirical analysis. Journal of World Economic Research, 3(2), 25-34.
28. Masoud, N. M. (2014). The impact of oil price, exchange rate and inflation on economic activity in Libya. Journal of Economics and Financial Issues, 4(4), 766-772.
29. Ali, I. B., & Harvie, C. (2013). Oil and economic development: Libya in the post-Qaddafi era. Economic Modelling, 32, 273-285.
30. Khan, M. F. (2020). Zakat and modern fiscal policies: A comparative analysis for macroeconomic stability. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 16(1), 36-55.